

الكويت

بدأ الاقتصاد الكويتي يتحسن تدريجياً بعد الانكماش الناجم عن الجائحة في العام الماضي، إذ ساهم الاستهلاك الخاص والحكومي بالإضافة لارتفاع أسعار النفط في تعزيز وتيرة الانتعاش. وأصبحت الاستدامة المالية في دائرة الضوء في ظل تسجيل سادس عجز مالي على التوالي في ميزانية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وارتفاعه إلى مستويات قياسية. وزادت تحديات السيولة نتيجة لغياب قانون ينظم أدوات الدين. ومن جهة أخرى، قد يساهم ارتفاع أسعار النفط في افساح المجال لإجراء إصلاحات هيكلية على صعيد الاقتصاد الكلي، رغم ان ذلك سيتطلب تعاوناً وثيقاً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

النشاط الاقتصادي يتعافى من تداعيات جائحة ٢٠٢٠

بدأ الاقتصاد الكويتي يتعافى ببطء من تداعيات جائحة فيروس كورونا في عام ٢٠٢٠، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٨% في العام الماضي - فيما يعتبر أكبر انخفاض منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩ - وذلك نظراً لإغلاق الشركات وخفض مستويات التوظيف وتوقف المشاريع، مما أدى لتزايد الضغوط على الإيرادات وسط انخفاض حاد في أسعار النفط (الرسم البياني ١). وكانت سياسات الدعم الحكومي لاحتواء تداعيات الجائحة، خاصة تلك الموجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة، محدودة أيضاً، إذ تمحورت بصفة رئيسية حول سداد الديون.

وتحسنت آفاق النمو في ظل رفع (حتى وقت قريب) معظم القيود. وكانت معنويات المستهلكين أكثر تفاؤلاً وساهم الطلب المكبوت في تعزيز الإنفاق الاستهلاكي بنمو بلغت نسبته ٢٠% على أساس سنوي في فبراير (وفقاً للبيانات الصادرة عن شبكة كي نت). كما تزايد معدل نمو الائتمان الاستهلاكي بأسرع وتيرة منذ منتصف عام ٢٠١٨ (الرسم البياني ٢). وبعد الأداء الضعيف الذي شهده عام ٢٠٢٠، من المفترض أن تكتسب وتيرة المشاريع مزيداً من الزخم خلال فترة التوقع بدعم من زيادة مشاركة القطاع الخاص. وعلى الرغم من تأثير تداعيات إعادة فرض حظر التجول الجزئي في مارس والوتيرة غير المؤكدة لبرنامج اللقاحات، إلا أنه من المتوقع أن يتعافى القطاع غير النفطي وينمو بنسبة تقارب حوالي ٤% هذا العام قبل أن يعود إلى مستوياته الطبيعية عند مستوى ٢,٥% في عام ٢٠٢٢.

ومن المحتمل أيضاً أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي (بتعريفه الأوسع) بنسبة ١% هذا العام وبنسبة ٧% في عام ٢٠٢٢ في ظل زيادة إنتاج النفط بما يتماشى مع توجهات الأوبك وحلفائها لتخفيف تخفيضات الانتاج وبدء التشغيل الكامل لمشروع الوقود البيئي ومشاريع المصافي الجديدة، والتي يفترض أن تساهم في مضاعفة الطاقة الإنتاجية لعمليات التكرير في الكويت. كما ستساهم زيادة إنتاج الخام الجوراسي الخفيف والنفط الثقيل من حقل فارس السفلي في تعويض جزء من انخفاض الطاقة الإنتاجية الناجم عن تقادم حقل برقان (الرسم البياني ٣).

الاستدامة المالية في دائرة الضوء على خلفية شح السيولة

أدت الصدمة المزدوجة الناجمة عن تفشي فيروس كوفيد-١٩ وتراجع أسعار النفط خلال العام الماضي إلى تسجيل سادس عجز مالي قياسي على التوالي بقيمة ٨,٩ مليار دينار كويتي (٢٨% من الناتج المحلي الإجمالي). وأصبح تمويل العجز وتحقيق الاستدامة المالية أكثر إلحاحاً عن أي وقت مضى نظراً لقرب استفاد أصول صندوق الاحتياطي العام وعدم إمكانية الوصول إلى أصول صندوق الأجيال القادمة، صندوق الثروة السيادي الكويتي، هذا إلى جانب غياب موافقة البرلمان على قانون الدين العام الجديد. وعلى الرغم من نجاح السلطات في اكتساب بعض الوقت من خلال خفض النفقات الرأسمالية ومبادلة بعض الأصول بين صندوق الاحتياطي العام والأجيال القادمة والاتجاه لإعادة جدولة سداد أكثر من ٢٠ مليار دولار من الأرباح المتراكمة لدى مؤسسة البترول الكويتية، إلا ان الإصلاح الشامل لأوضاع المالية العامة أصبح أمراً حتمياً.

وأعلنت الحكومة عن ميزانية توسعية للسنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢ تضمنت ارتفاع النفقات بنسبة ٧% على أساس سنوي (مقارنة ببيانات الميزانية السابقة)، والإيرادات

بنسبة ٤٥% وزيادة العجز إلى ١٢,١ مليار دينار كويتي. إلا اننا نتوقع أن يتقلص مستوى العجز سوف إلى ما يقارب ٦-٧ مليارات دينار كويتي (١٧% من الناتج المحلي الإجمالي) هذا العام وإلى ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٣، نتيجة لضبط الإنفاق وزيادة العائدات النفطية بفضل ارتفاع أسعار النفط (الرسم البياني ٤). إلا انه على الرغم من ذلك، يبدو أن التطرق إلى مصادر الإيرادات غير النفطية الجديدة يبقى مقصوراً على إمكانية فرض الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة.

وقد يساعد إقرار قانون الدين العام الجديد خلال العام الحالي في التخفيف من بعض الضغوط على مستويات السيولة. إضافة إلى أن احتمالية تمويل العجز عن طريق إصدار أدوات الدين بدلا من السحب من الاحتياطيات في ظل بيئة أسعار الفائدة المنخفضة الحالية قد تكون أقل كلفة، خاصة في ظل بلوغ مستوى الدين العام ٣,٨ مليار دينار كويتي (١٢% من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية عام ٢٠٢٠ والذي يعد الأدنى على مستوى المنطقة، لذلك لا يزال هناك مجالاً متسعاً يمكن استغلاله.

ويبدو أن أداء الحساب الجاري كان أفضل من المتوقع في عام ٢٠٢٠ بفضل استفادته من ارتفاع إيرادات الاستثمار وانتعاش عائدات تصدير النفط، إذ سجل فائضاً بنسبة ٤% من الناتج المحلي الإجمالي. واستقر إجمالي الأصول الاحتياطية الدولية لبنك الكويت المركزي عند مستوى ٤٧,٥ مليار دولار أمريكي (٤٢% من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية عام ٢٠٢٠، أو بما يكفي لتغطية ١٢ شهراً من واردات السلع والخدمات. كما تخطت أيضاً الأصول الاحتياطية لصندوق الثروة السيادي أكثر من ٥٥ مليار دولار أمريكي بحسب معهد صناديق الثروة السيادية SWF.

ارتفاع التضخم وسط انتعاش الطلب الاستهلاكي

تضاعف معدل التضخم تقريباً في عام ٢٠٢٠، إذ وصل إلى ٢,١% على خلفية مشاكل سلاسل التوريد الناجمة عن الجائحة وارتفاع أسعار المواد الغذائية الدولية وتزايد الطلب الاستهلاكي بعد تخفيف إجراءات الإغلاق الصيف الماضي. ولم تؤثر مغادرة الوافدين وانخفاض الدخل أثناء الجائحة بشكل جوهري على الإجراءات السكنية ضمن مؤشر أسعار المستهلكين. وسيظل التضخم منخفضاً، لكنه قد يصل إلى ٣% في عام ٢٠٢٢ في ظل تعافي الاقتصاد واقتراض إمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥% في السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣. كما قد يستمر تبنى سياسات مالية تيسيرية خلال فترة التوقعات (تم خفض سعر الخصم بنسبة ١,٢٥% ليصل إلى ١,٥% في مارس من العام الماضي) بما يتماشى مع سياسات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي التيسيرية.

الاعتماد على النفط وجمود السياسات أبرز المخاطر

تعتبر الحساسية الحادة لأسعار النفط (ما يقرب من ٩٠% من عائدات الصادرات وإيرادات المالية العامة تعتمد على النفط) وغياب الإصلاحات الاقتصادية المنهجية نتيجة لعدم إقرار بعض التشريعات الهامة من أبرز المخاطر الرئيسية التي تلقي بظلالها على آفاق النمو. وهناك حاجة ملحة للتوصل إلى إطار مالي متوسط الأجل ضمن سياق خطة اقتصادية شاملة لتحقيق الاستدامة المالية والحفاظ على مكانة الكويت لدى وكالات التصنيف الائتماني والمستثمرين. وقد يساعد تحسين جهود التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على تسريع أجندة التنويع الاقتصادي.

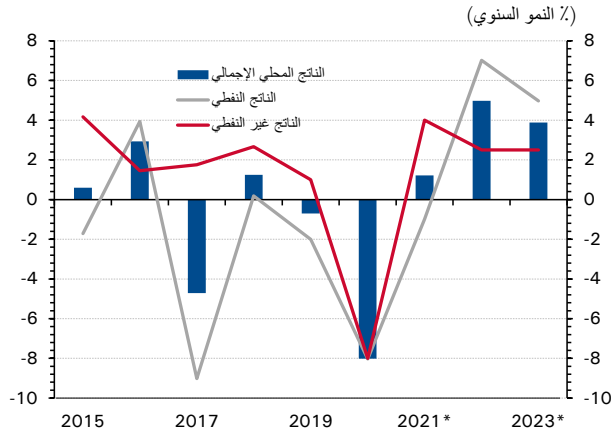
الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

٢٠٢٣*	٢٠٢٢*	٢٠٢١*	٢٠٢٠*	٢٠١٩		
١٤٠	١٣٢	١٢٤	١٠٤	١٣٦	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
٣,٩	٥,٠	١,٢	٨,٠	٠,٧	%	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٥,٠	٧,٠	١,٠	٨,٠	٢,٠	%	النمو السنوي
٢,٥	٢,٥	٤,٠	٨,٠	١,٠	%	النمو السنوي
١٠,٠	١٢,٠	١٧,٠	٢٨,٠	٩,٥	% من الناتج المحلي الإجمالي	ميزان المالية العامة (السنة المالية)
١٣,٠	١٣,٠	١٣,٠	٤,٠	١٦,٣	% من الناتج المحلي الإجمالي	الخصب الجاري (السنة المالية)
٣,٠	٣,٠	٢,٥	٢,١	١,١	%	النمو السنوي

* يتضمن نشاط التكرير

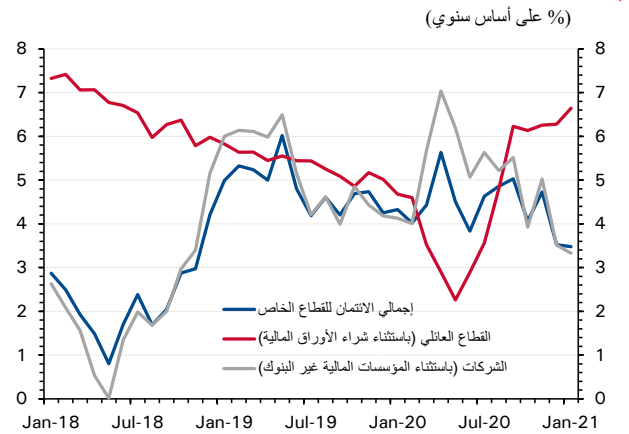
المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



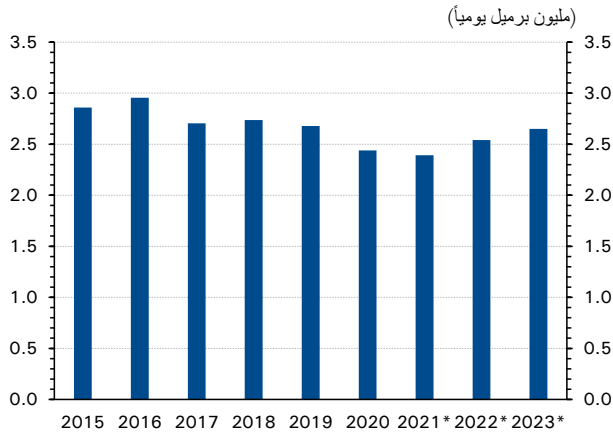
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء / تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص



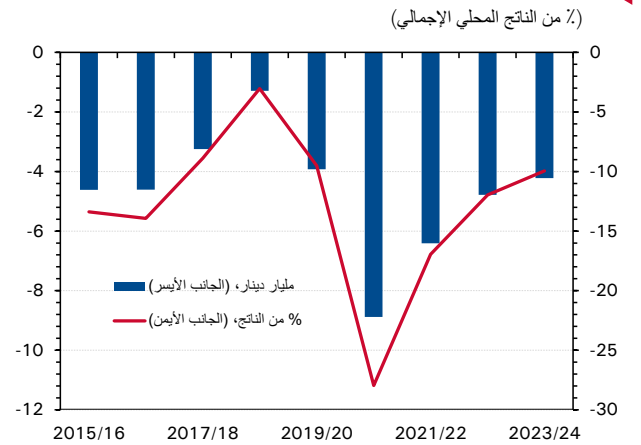
المصدر: بنك الكويت المركزي

الرسم البياني ٣: إنتاج النفط الخام



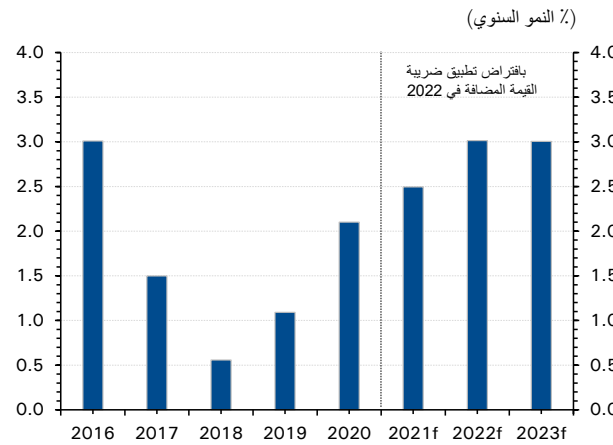
المصدر: JODI / تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: رصيد المالية العامة



المصدر: وزارة المالية، تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: التضخم



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء / تقديرات بنك الكويت الوطني